الباب العاشر

المسلمون اليوم

فقراء.. أم.. أغنياء ؟!

فصل أول : فكرة بسيطة عن الاستهلاك..

فصل ثانٍ : فكرة عن الملكية...

فصل ثالث : لغة الإحصاء والأرقام!!

فصل رابع : المطلوب : تكامل وتوازن بين المسلمين...

الفصل الأول

فكرة بسيطة عن الإستهلاك

قسم العز بن عبد السلام ـ رحمه الله ـ المصالح إلى :

ـ **الضروري** : وهي التي تتوقف عليها حياة الناس كالمآكل والمشارب والمساكن والمناكح والمراكب الجالبة للأقوات .

ـ **الحاجي** : وهي ما يرفع الحرج عن الناس ويدفع المشقة .

ـ **التحسيني** : (الكمالي) وهو ما يتجاوز الحاجي إلى ما من شأنه رغد العيش والرفاهية ، دون أن يدخل في نطاق السرف أو الترف أو التبذير ، وذلك كالمآكل الطيبات والملابس الناعمات والغرف العاليات والقصور الواسعات والمراكب النفيسات ، ونكاح الحسناوات ، والسراري الفائقات[1] .

وهذا مصداق قول المصطفى صلوات الله عليه : «**من سعادة المرء المسكن الواسع ، والجار الصالح ، والمركب الهنيء**»[2] .

ـ أما الحوائج الضرورية : فتتراوح بين الضروري والحاجي بحسب الموارد المتوافرة .

وقسمها الفقهاء إلى خمسة أقسام :

---

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام: ٢/ ٧١.

(٢) رواه البخاري في الأدب المفرد.

أ ـ **حفظ الدين** : كبناء العقيدة ، وحسن العبادة ، والأمر بالمعروف ، والجهاد في سبيل الله.

ب ـ **حفظ النفس** : ما يقوي الجسم كالمآكل والمشرب.. وعدم الانتحار وتحريم القتل.

ج ـ **حفظ العقل** : ما يؤدي إلى التفكر بعيداً عن الأوهام والخرافات لذا حرم الخمر والحشيش.

د ـ **حفظ النسل** : عن طريق الزواج والمحافظة على الصحة.

هـ ـ **حفظ المال** : لذا حرم الاعتداء على الملكية المشروعة.

ـ أما ضوابط الاستهلاك عند المسلم فله خطوط عريضة ـ ولا مجال لتفصيلاتها هنا ـ ومنها :

١ـ أن يبدأ بسد حاجات نفسه أولاً ، ثم أهله ، ثم أقربائه ، ثم المحتاجين ، والدليل على ذلك قول النبي الأعظم ﷺ : «**ابدأ بنفسك فتصدق عليها ، فإن فضل شيء فلأهلك ، فإن فضل عن أهلك شيء فلذي قرابتك ، فإن فضل عن ذي قرابتك شيء فهكذا وهكذا ، يقول : فبين يديك ، وعن يمينك ، وعن شمالك**»[1] .

٢ـ يتحدد مستوى الاستهلاك ـ ضرورياً ، أو حاجياً ، أو كمالياً ـ والإنفاق على النفس والأهل والأقارب والمحتاجين.. بالقدرة المالية الشخصية ، استلهاماً من قول الله تعالى :

﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ ﴾ [البقرة : ٢٨٦] .

٣ـ لا يجوز أن يشتمل الاستهلاك ـ بأنواعه ـ على محرم : كأكل لحم

---

(١) رواه الإمام مسلم.

الخنزير ، وشرب الخمر ، واستخدام أواني الذهب والفضة ، ولبس الذهب والحرير للرجال.

٤ـ كل إنسان أخبر بنفسه ، بحيث قد يكون الأمر نفسه منفعة لواحد مضرّة للآخر!! وهذا ما عبّر عنه ابن الجوزي ـ رحمه الله ـ بقوله : بمقدار أذى الجوع والعطش يكون الالتذاذ بالطعام والشراب ، فإذا عاد الجائع والعطشان إلى حالته الأولى ، كان إكراهه على تناولهما أبلغ في أذاه[١] .

ثم أتى من بعده الإمام الشاطبي فتحدث في ذلك تفصيلاً ، وكان مما قاله :

إن المنافع والمضار عامتها أن تكون إضافية (نسبية) لا حقيقية ، ومعنى كونها إضافية أنها منافع أو مضارّ في حال دون حال ، وبالنسبة إلى شخص دون شخص ، أو وقت دون وقت ، فالأكل والشرب مثلاً منفعة للإنسان ظاهرة ، ولكن عند وجود داعية الأكل ، وكون المتناول لذيذاً طيباً لا كريهاً مراً ، وكونه لا يولد ضرراً عاجلاً ولا آجلاً ، وجهة اكتسابه لا يلحقه به ضرر عاجل ولا آجل ، ولا يلحق غيره بسببه أيضاً ضرر عاجل ولا آجل ، وهذه الأمور قلما تجتمع ، فكثير من المنافع تكون ضرراً على قوم لا منافع ، أو تكون ضرراً في وقت أو حال ، ولا تكون ضرراً في الآخر[٢] .

٥ـ ماذا يريد الإسلام من المستهلك ؟؟

كالعادة ، فالإسلام يدعو إلى الوسطية في كل شيء ، إنه يريد العدل في الإستهلاك أو ما يسمى اليوم بترشيد الإستهلاك ، العدل بين الإسراف والتقتير ، وبين الجود والشح ـ حسب الأشياء المتوافرة ، والدليل قول الله تعالى :

---

(١) ذم الهوى: ٣١٢.
(٢) الموافقات: ٢/ ٣٩.

﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُوا۟ لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴾ [الفرقان : ٦٧] .

وقوله صلوات الله عليه : «**الإقتصاد نصف المعيشة**»[١] .

وقوله ﷺ : «**الإقتصاد في النفقة نصف المعيشة**»[٢] .

لذلك عرّف العز بن عبد السلام الإقتصاد بقوله : هو رتبة بين رتبتين ، ومنزلة بين منزلتين ، الأولى هي التفريط (التقصير) والثانية هي الإفراط (الإسراف) ثم قال : وللإقتصاد أمثلة في استعمال مياه الطهارة ، فلا يستعمل من الماء إلا قدر الإسباغ (الكفاية) ، ولا ينقص من ذلك عن المدّ في الوضوء ، والصاع في الغسل ، لأنه قد نقل عن رسول الله ﷺ أنه كان يتوضأ بالمدّ ويغتسل بالصاع[٣] حتى في اللغة يُعرف الاقتصاد بأنه القصد أي التوسط والاعتدال ، كما في قول الله تعالى : ﴿ وَٱقْصِدْ فِى مَشْيِكَ ﴾ [لقمان : ١٩] وقوله تعالى : ﴿ مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ ﴾ [المائدة : ٦٦] وهذا ما نسمعه من علماء الاقتصاد غرباً وشرقاً تحت شعار الحد الأمثل للإستهلاك وقد سبق الإسلام كل نظرياتهم بآلاف السنين ، فلنستمع إلى بيان السماء ، وهو يحدد معالم الترشيد عن المستهلك ، أو ما يسمى الحد الأمثل في الإستهلاك :

﴿ ۞ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿٣١﴾ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ﴾ [الأعراف : ٣١ـ٣٢] .

---

(١) عزاه السيوطي في الجامع الصغير للخطيب البغدادي.
(٢) رواه الطبراني في مكارم الأخلاق.
(٣) قواعد الأحكام في مصالح الأنام: ١/٢٠٦.

ويقول تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾ [الإسراء : ٢٩] .

ويقول تعالى : ﴿ وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْـَٔاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ ﴾ [القصص : ٧٨] .

ويقول سيدنا رسول الله ﷺ : «**كلوا واشربوا وتصدقوا في غير سرفٍ ولا مخيلة ، إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده**»[1] .

وفي صحيح البخاري يقول ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ : كل ما شئت ، واشرب ما شئت ، ما أخطأتك اثنتان : سرف ومخيلة .

لذا عرف العلماء هذه المصطلحات تعريفاً دقيقاً ، كي لا تختلط الأوراق علينا فقالوا :

● **التقتير** : ما يؤدي إلى إضعاف الجسم والعقل والروح ، ويخفف من نشاط الإنسان وعمله ويقوّي العدو عليه . . ويدخل في البخل الذي كان يستعيذ منه رسول الله ﷺ .

● **الإسراف** : الإنفاق في حرام ولو قل ، أو الإنفاق في مباح إذا زاد على الحد : كالأكل فوق الشبع !![2] .

● **التبذير** : أشد من الإسراف ، فهو المغالاة في تجاوز الحد ، والتوسع في الانفاق على المحرمات والمعاصي والشهوات ، هذا والمبذر

---

(١) رواه الحاكم، وللحديث روايات مشابهة عند أحمد والنسائي وابن ماجه . . .

(٢) عندما قالوا لسيدنا عمر ـ رضي الله عنه ـ وهو الخليفة التي امتدت خلافته إلى الشرق والغرب ـ: ألا نتخذ لك جوارشاً، قال: وما يكون الجوارش ؟ قيل: هو صنف يهضم الطعام، فقال: سبحان الله، أو يأكل المسلم فوق الشبع ؟!!.

لماله يعدّ في الشرع سفيهاً غير رشيد ، يحجر عليه عند جمهور الفقهاء.

وليس السرف والتبذير كالسخاء والكرم والجود وسماحة النفس ، فهذه محمودة وتلك مذمومة ، وهذا نفهمه من قول المصطفى صلوات الله عليه :

«السّخي قريب من الله ، قريب من الناس ، قريب من الجنة»[1] .

● **الترف** : أشد من التبذير ، وربما يكون حالة يؤول إليها المبذر ، فيتوسع في ملاذ الدنيا وشهواتها ، وتبطره النعمة وسعة العيش ، وإذا انتشر الترف ـ كما قال ابن خلدون ـ في الأمة أودى بها إلى الفناء ، والترف حرام ، وربما يكفر صاحبه ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء : ١٦] ﴿وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَآ أُتْرِفُوا۟ فِيهِ وَكَانُوا۟ مُجْرِمِينَ﴾ [هود : ١١٤] ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِم بِٱلْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجْـَٔرُونَ ﴿٦٤﴾ لَا تَجْـَٔرُوا۟ ٱلْيَوْمَ إِنَّكُم مِّنَّا لَا تُنصَرُونَ﴾ [المؤمنون : ٦٤ـ٦٥] .

وقد تكلمنا عن حكاية المترفين في القرآن الكريم في الباب الثاني الفصل الخامس .

... هذا بشكل مختصر رأي الإسلام في الإستهلاك لنتبين هل يسير المسلمون على هذه القواعد القرآنية والنبوية[2] .

* * *

---

(١) رواه الترمذي، والبيهقي، والطبراني في الأوسط.

(٢) لمزيد من التفصيل في ذلك يراجع قواعد الأحكام في مصالح الأنام، والمستصفى للغزالي، والموافقات للشاطبي، ومقدمة ابن خلدون، وجامع الأصول لابن الأثير، وأصول الاقتصاد الإسلامي، وغيرهم..

الفصل الثاني

فكرة عن الملكية

ينظر الإسلام للملكية نظرة وسطية ، فلا هو يحرم الملك الخاص ، ولا هو يدعو لتشجيع الملكية الخاصة ، إنما نجد أن له أموراً خاصة لا بدّ من الحديث عنها :

جاء في القاموس المحيط أن الملك : هو احتواء الشيء والقدرة على الاستبداد به[1] .

أما الملكية شرعاً فلها تعريفات كثيرة ، من ذلك ما قاله الشيخ أبو زهرة :

الملك هو عبارة عن اختصاص الإنسان بالشيء والتصرّف فيه ابتداءً ، والانتفاع به منفرداً ، ومنع غيره من الناس عنه على الوجه الذي أذن فيه الشارع ، إلا إذا منع مانع من التصرّف والانتفاع ، كما في المحجور عليهم[2] .

وللملكيات أنواع :

١ـ خاصة : ورد ذلك صريحاً في القرآن الكريم بلفظ (أموالكم ، مال اليتيم ، بيوتكم..)، كذلك في السنة الشريفة كما في خطبة الوداع : «إن

---

(١) القاموس المحيط للفيروأبادي: ٣/ ٣٢٠.

(٢) الملكية ونظرية العقد في الشريعة: ٧٠ـ٧١.

دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام»[1] .

٢ـ **عامة** : ملكية مجموع الناس ، ولا يجوز التصرّف بها بيعاً ولا إقطاعاً ولا هبة لأنها موقوفة على جماعة المسلمين ومنها : المرافق العامة (شوارع ، أنهار ، غابات ، طرق)، والدليل قول المصطفى صلوات الله عليه : «**المسلمون شركاء في ثلاث : في الماء والكلأ والنار**»[2] والحمى : (ما يخصص من الأرض المباحة لمصلحة عامة مثل رعي خيل الجهاد) .

والأوقاف : (وقد تكلمنا عنه سابقاً) .

أما عناصر الملكية فهي ثلاثة :

أ ـ **حق الله تعالى** : أي أن الله تعالى هو المالك الأصلي لكل ما يملكه الناس .

ب ـ **حق الفرد** : أي أن للناس سلطان على هذا المال المسخّر لهم ، لذلك أقرّ الإسلام مبدأ الملكية الفردية ، كما في قوله تعالى :

﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا فَهُمْ لَهَا مَـٰلِكُونَ﴾ [يس : ٧١] .

وقوله : ﴿أَنفِقُوا مِن طَيِّبَـٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة : ٢٦٧] .

وقوله : ﴿لَا تَأْكُلُوٓا أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَـٰطِلِ﴾ [النساء : ٢٩] .

ج ـ **حق الجماعة** : أي أن للجماعة حق في مال الأفراد ، وهذا ما نلمحه في قوله تعالى : ﴿وَلَا تُؤْتُوا ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَـٰمًا﴾ [النساء : ٥] .

---

(١) رواه البخاري ومسلم.

(٢) رواه أبو داود والبيهقي.

حيث أضافت مال السفهاء لغيرهم ، مما يدل على أن لهم فيه حقاً مشروعاً ، وهذا الحق لا يعني تملك الأولياء لمال السفهاء المحجور عليهم ، وإنما يعني أن لهم حق التصرف فيه بما يعود بالنفع لهم ، لذلك قال سيدنا رسول الله ﷺ ـ كما في رواية الترمذي ـ «**إن في المال لحقاً سوى الزكاة**» .

هذا الحق هو حق الله تعالى ، ويكون لنفع عباده

وفي كتب الفقه الإسلامي صفحات عديدة عن : ملكية الأراضي تفصيلاً ، وحول ملكية المياه والكلأ والصيد[1] .

* * *

(١) للتوسع يراجع: الأحكام السلطانية للماوردي: ١٩٠، فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٥/١٩، والمغني لابن قدامة ٥/٥٦٥، الأموال لأبي عبيد: ٣٤٧، الخراج لأبي يوسف: ٦٥، الأم للشافعي: ٣/٢٧٠، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: ٦/١٩٤، وأقرب المسالك لمذهب الإمام مالك للدردير: ١/٤٢، فقه الزكاة للقرضاوي: ١/٤٣٣، والمجموع شرح المهذب: ٦/٩١.

الفصل الثالث

لغة الإحصاء والأرقام!!

الحديث هنا يختلف عن كل ما سبق ، فلا عاطفة ولا خطب إنشائية ، ولا فلسفات إنما نتنقل عبر جداول الإحصاء التي تصدر هنا وهناك ، وعبر الأرقام الكبيرة التي تترجم لنا واقع المسلمين : هل هم فقراء ؟ هل هم أغنياء ؟ هل هم فقراء أغنياء ؟!! لكن المشكلة التي واجهتني هنا : أن الأرقام كثيرة وكبيرة ، والجداول متعددة وكثيرة مما اضطرني إلى الانتقاء دون التعليق أو الشرح ، وقد قال العرب قديماً : إن اللبيب من الإشارة يفهم... إنها شرائح من شرائح الوضع الإسلامي المعاصر نورد بعضه ليكون مقدمةً للذين يريدون أن يبحثوا في ذلك بحثاً واسعاً... وخاصةً الرسائل المقدّمة للماجستير والدكتوراه .

١ـ المسلمون أغنياء جداً!!

لو تصفحنا أكثر البلاد الإسلامية وخاصة العربية منها ، لوجدنا أن الله تبارك وتعالى قد أعطاها من الكنوز والمناخ والثروات المعدنية والموقع الجغرافي والطبيعة والأنهار والبحار و... ما لم يعطه أحد من العالمين.

فلو أخذنا الوطن العربي مثلاً لوجدنا أن مساحة أرضه اليابسة فقط (١,٣٥٤) بليون هكتار ، بينما المساحة المغمورة بالمياه منه = (١٦) مليون هكتار تقريباً... ومساحة الأراضي الزراعية وحدها = (٥٧) مليون

هكتار ، ومساحة المراعي = (٣٠٥) ملايين هكتار ، ومساحة الغابات فيه = (٩١) مليون هكتار ، ومن هذه الدول ـ على سبيل المثال ـ :

مساحة السودان الكلية = (٢٥١) مليون هكتار
مساحة الجزائر الكلية = (٢١٤) مليون هكتار
مساحة السعودية = (٢١٤) مليون هكتار[١] .

هذه المساحات الواسعة لو استُغلت لكان المسلمون بحق أغنى بلاد العالم ، ولكن!!

● في بلد واحد من بلاد المسلمين ـ وهو السودان ـ يوجد من الماشية حوالي (١٩,٣) مليون رأس ، فكيف لو حسبنا كم في الدول الإسلامية كلها ؟!

* * *

(١) المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (FAO) التابعة للأمم المتحدة، الكتاب السنوي للإنتاج لعام ١٩٨٦م.

مثلاً : إنتاج المعادن في الدول العربية ١٩٨٢ م[١] .

المعدن	الإنتاج (آلاف الأطنان)
الفوسفات (صخور)	٢٩,٨٥٣
الحديد (خام)	١٤,٠٢٩
الكبريت	١,٥١٠
الزئبق	٢٤,٤٢٠
البارتين	٥٥٦
الرصاص	١٦٣
الفلورين	٨٤
الكوبلت	٨٢٩
الانتموان	٢
الكروم (مركز)	٨
الفضة	٣١
الزنك	٢٧
النحاس	٢١
المنجنيز (خام)	٧٩
الفحم الحجري	٧٣٥
الذهب	٥
قيمة الإنتاج	(١,٨) مليار دولار

(١) التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٥ م (ص ٢٦٧).

●...

احتياطي النفط المؤكد في العالم العربي ـ مثلاً ـ عام ١٩٨٤ م = (٤٠٢) بليون برميل ، أي ما يساوي (٥٦٪) من احتياطي العالم كله!!

فكم لله من نِعمَ على هذا العالم العربي والإسلامي ، وكم هي بحاجةٍ إلى شكرٍ للخالق المنعم ـ سبحانه وتعالى ـ ؟ ومن الأمثلة على ذلك :[1] .

الدولة	احتياطي البترول لعام ١٩٨٤ م
الإمارات	٣٢,٥
البحرين	٠,٢
تونس	١,٥
الجزائر	٩,٠
السعودية	١٧١,٧
سورية	١,٥
العراق	٦٥,٠
قطر	٣,٤
الكويت	٩٢,٧
ليبيا	٢١,٢
مصر	٣,٢
العالم العربي	٤٠١,٩
العالم	٧١٩,٢

(١) المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٥ (ص ٣١٠).

بلد واحد من بلاد المسلمين ـ وهي السعودية ـ تنتج من النفط نصف إنتاج العالم العربي كله من البترول ، وتحتل المرتبة الثالثة في الإنتاج العالمي ، بعد الإتحاد السوفياتي ـ سابقاً ـ والولايات المتحدة الأمريكية .

حيث بلغ إنتاجها اليومي لعام ١٩٨٠ م (٩,٩٠٠) مليون برميل!![١] .

بلغت جملة الاحتياطي العربي من الغاز الطبيعي في عام ١٩٨٤ م حوالي ١٥,١٢٨ بليون متر مكعب!![٢] .

حتى لو استغنى العالم ـ يوماً ما ـ عن البترول ، واعتمد على الطاقة الشمسية ، فإن البلاد الإسلامية ، خاصة العربية منها ستحتفظ بالموقع الريادي في ذلك ، نظراً لموقعها بين خط الإستواء ومدار الجدي!!

بل ذهب بعض الخبراء إلى حد القول : أن الطاقة التي ستستخدم في المستقبل ستكون ناتجة عن المخلفات الزراعية وعن النفايات ذات المصادر المتجددة والتي يسميها العلماء (طاقة الكتلة الحيوية : Biomass)

حتى لو كان ذلك ففي الدول الإسلامية تتوافر هذه الطاقة خاصة في سورية والعراق والسعودية ومصر والسودان!!

في الوطن العربي حسب الإحصائيات لعام ١٩٨٩ م يوجد من الثروة الحيوانية ، وهذا على سبيل المثال :

---

(١) المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٥ (ص ٣٠٦).
(٢) المصدر نفسه (ص ٣٠٩).

١ـ الأغنام	(٩٥)	مليون رأس
٢ـ الماعز	(٦١)	مليون رأس
٣ـ البقر	(٣٦)	مليون رأس
٤ـ الإبل	(١٠)	مليون رأس
المجموع =	(٢٠٢)	مليون رأس!!

●

نقلت في كتابي المسيرة التاريخية للزكاة جداول تتحدث عن كمية البترول والمعادن وغيره ـ حين بحثنا كم عليها من زكاة ـ أورد منها هنا جدولاً فقط :

(جدول يبيّن إنتاج بعض الدول الإسلامية لعام ١٩٨١ م)

التسلسل	الدولة	الإنتاج (ملايين الأطنان)
١ـ	السعودية	٤٩٠
٢ـ	إدونيسية	٧٩
٣ـ	إيران	٦٥
٤ـ	الكويت	٥٧
٥ـ	ليبيا	٥٤
٦ـ	العراق	٤٥

إذاً : مجموع انتاج هذه الدول الست من دول العالم الإسلامي الواسع ـ سنوياً ـ = (٧٩٠) مليون طن[١] .

(١) المصدر: البنك الدولي للتجارة الدولية لعام ٨٤ـ٨٥ (جنيف، سويسرا) ص ٥٨

أما عن الثروة الزراعية ، فلو أخذنا مثلاً الدول العربية عام ١٩٧٩ م (القمح + الشعير + الذرة + الكرمة + التمور + القطن + قصب السكر + الشوندر السكري) لوجدنا أن الإنتاج من هذه المواد بلغ (٦١,٥) مليون طن .

والحديث في ذلك يطول ، ويطول ، خاصةً أن لغات الحاسبات الإلكترونية ، تطالعنا كل يومٍ بالأمور الجديدة ، كل هذا دليلٌ حيٌّ على مقدار نعم الله على العرب والمسلمين.

٢ـ المسلمون أفقر دول العالم!!

بعد أن تحدثنا عن أن أغنى دول العالم هم المسلمون ، نجد بالمقابل أن أفقر شعوب العالم أيضاً هم المسلمون!!

لكن كيف هذا التناقض في الطرح ؟ لندع لغة الأرقام والإحصاء تترجم لنا واقع المسلمين من خلال انتقاء بعض الإحصائيات :

تقول مصادر الأمم المتحدة : إن أكثر من نصف سكان (بنغلاديش) ، والبالغ عددهم (٩٢) مليوناً من البشر ، يعيشون دون مستوى الكفاف.

(وتنقل وكالة رويتر للأنباء أن عشرة بالمائة (١٠٪) من سكان العاصمة (داكا) والبالغ مجموعهم (٢,٥) مليون نسمة ، هم من المتشّادين ، الذين يسهمون بنصيب في الجريمة والدعارة ، وتمثل النساء (٣٤٪) منهم ، وتتراوح أعمار (١٢٪) منهنّ بين ١٢ـ١٧ سنة !!)[١] .

---

(١) عن جريدة الأنوار البيروتية، عدد ١٦ ١٩٨٢ م.

صنّفت هيئة الأمم المتحدة ١٩٧١ م دول العالم حسب أمور ـ لا مجال لشرحها هنا ـ لكن ما يهمّنا هنا ، أنها قسمت العالم إلى ثلاث فئات :

دول متقدمة ، دول نامية فقيرة ، دول معدمة ـ أكثر فقراً وتخلفاً ـ ثم جاء في التقرير : أن ٢٥٪ من سكان العالم هي متقدمة = ٣٧ دولة فقط .

وأن ٧٥٪ من سكان العالم هي نامية + معدمة = ٨٩ دولة .

. . . وقالت التقارير : إن هذه الدول ـ الأقل نمواً ـ كما سموها صنفت هكذا على أساس شروط ثلاثة قائمة فيها :

١ـ إجمالي الدخل القومي للفرد كان أقل من (١٠٠) دولاراً أمريكي في العام .

٢ـ كان نصيب الصناعة من إجمالي الدخل القومي لا يتعدى (١٠٪)

٣ـ كانت نسبة الأمية فيها (٨٠٪) أو أكثر .

(٢٥) دولة منها في إفريقية، و(٨) في آسية ، و(٢) في أوقيانوسية وواحدة في أمريكة ، وأغلبية سكان هذه الدول (في آسية وأفريقية) هم من المسلمين ، وأربع دول منها أعضاء في الجامعة العربية!![١] .

وللتفصيل أكثر يلاحظ هذا الجدول : الذي يبيّن نسبة الفقر في بعض الدول الإسلامية :[٢]

---

(١) مجلة صحة العالم، عدد حزيران ١٩٨٢ م.

(٢) حالة الأغذية والزراعة، من إصدارات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما ١٩٨٢ م.

الدولة	السنة	نسبة الفقر
نيجيرية	٧٠ـ٩٧١	٥١٪
الصومال	٩٧٦	٧٠٪
غانا	٩٧٠	٥٠٪
مصر	٩٧٥	٢٨٪
إندونيسية	٩٧٧	٨٠٪
بنغلاديش	٩٧٥	٧٤٪
الهند	٩٧٥	٥٦٪
إيران	٩٧٦	٣٨٪

●

هناك ألف مليون نسمة ، من بينهم (٣٠٠) ملون طفل ، يعيشون نقص تغذية ومجاعة مزمنة ، وهم يعيشون لأنهم غير قادرين على الموت ، و٨٠٠ مليون فقراءُ فقراً مطلقاً مع انعدام المأوى والرعاية الصحية والخدمات الأولية الضرورية كالتعليم ، بالإضافة إلى انعدام الملكية وانعدام الدخل ، وقد تزايد عدد هؤلاء من مائتي مليون ، سنة ١٩٦٠ م ، إلى أربعمائة وخمسين مليوناً ، ثم أصبحوا (٨٠٠) مليون ، سنة ١٩٨٠ م[١] .

●

تقول التقارير : أنه في عام ١٩٨١ م ـ مثلاً ـ كان لكل طبيب في السودان من السكان ما يقارب (٩٠٠٠) مواطن!!

وأنه لكل ممرض ما يقارب من ١٥٠٠ مواطن!!

---

(١) العالم الثالث وتحديات البقاء، وهو من سلسلة عالم المعرفة، الكويت عدد (١٠٤) ص ٧ـ٨.

بينما في الصومال ـ للعام نفسه ـ كان لكل طبيب (١٥,٦٣٠) مواطن ، وكان لكل ممرض (٢,٥٥٠) مواطن!!

وهذا طبعاً لدليل دامغ على الفقر الذي يعانيه المسلمون في أنحاء العالم .

يقول الخبراء إن سوء التغذية هو أكبر عامل منفرد في زيادة وفيات الأطفال في الدول الفقيرة ، ولقد قدّر أنه هو العامل المسبب لـ ٢٨٪ من وفيات الأطفال ـ دون سن الخامسة ـ في نيجيريا ، و٧٦٪ في مصر!!

وللتفصيل أكثر : نشرت مجلة صحة العالم عدد حزيران ١٩٨٢ هذا الجدول :

	البلاد المتقدمة	البلاد النامية	أفقر بلاد العالم
١ـ عدد السكان	١١٣١ مليون	٣٠٠١ مليون	٢٨٣ مليون
٢ـ متوسط العمر المتوقع عند الولادة	٧٢ سنة	٦٠ سنة	٤٥ سنة
٣ـ نسبة وفيات الرضع (لكل ألف ولادة)	١٩٪ بالألف	٤١٪ بالألف	٢٠٠٪ بالألف
٤ـ نسبة المستفيدين من الماء الصالح للشّرب	١٠٠٪	٤١٪	٣١٪
٥ـ الناتج القومي للفرد الواحد في العام	٦٢٣٠ دولار	٥٢٠ دولار	١٧٠ دولار
٦ـ نسبة الأميين في البالغين	٢٪	٤٥٪	٧٢٪
٧ـ عدد السكان لكل طبيب	٥٢٠	٢٧٠٠	١٧٠٠٠

وهكذا نجد من هذا الجدول : أن خمس المواليد في الدول الفقيرة المعدمة يموتون في العام الواحد لحياتهم ، وفي عام ١٩٨١ م مات (١٧) مليون رضيع ، أكثر من (١٣) مليون منهم كانوا من الدول الفقيرة في إفريقية وجنوبي آسية!!

●

تقول التقارير : إن أكثر بلاد العالم التي تراكم عليها الديون الخارجية العامة هي الدول الإسلامية ، وقد وضعت جداول لذلك ، منها :

١ـ بلغت ديون السودان لعام ١٩٨٢ : (٧٨٠٠) مليون دولار .

٢ـ أصبحت ديون إندونيسية ١٩٨٢ : (٢٥٠٠٠) مليون دولار .

٣ـ أصبحت ديون مصر ١٩٨٢ : (١٩٢٠٠) مليون دولار .

٤ـ أصبحت ديون الباكستان ١٩٨٠ : (٨٨٧٥) مليون دولار .

٥ـ بلغت ديون تركيا ١٩٨٠ : (١٣٢١٦) مليون دولار!!

إلى ما هنالك من بقية الدول[1] .

●

ـ تقول مجلة (نيوزويك) الأمريكية في عددها (١٨ سنة ١٩٨٢) ما يلي :

إن مصر تستورد الطعام بقيمة (٨) ملايين دولار في اليوم الواحد!!

● وتقول وكالة (يونايتد برس انترناشيونال) كما نقلت جريدة الشرق الأوسط عدد (٨) سنة ١٩٨٣ : إن أندونيسيا استوردت عام ١٩٨٣ (٢,٥) مليون طن من الأرز!!

---

(١) نقلها د. الطويل في كتابه التخلف والحرمان عن عدد من المجلات والدوريات..

● وجاء في كتاب حالة الأغذية والزراعة ص ٩٢ الصادر عن منظمة الأغذية التابعة للأمم المتحدة : سنة ١٩٨٠ م بلغت واردات البلدان النامية من الأغذية (٥٢٣٠٠) مليون دولار أمريكي أي بزيادة الثلث عن السنة السابقة!!

● وجاء فيه أيضاً ص ٨٥ : في بنغلاديش ، متوسط السعرات المتاحة أقل من (٢٠٠٠) سعرة يومياً ، ولا يحصل الأطفال دون سن الثالثة من العمر إلا على ٤٦٪ فقط من حاجتهم من السعرات ، و ٦٨٪ من البروتين اللازم ، و ١٧٪ من الأطفال دون سن الرابعة يعانون من نقص حاد في التغذية يؤدي إلى الهزال ، والنقص المزمن يؤدي إلى توقف النمو!!

تقول التقارير : إنه يوجد في العالم ما يقارب من (٨٠٠) مليون شخص أميّ وأن (٨٠٪) منهم من الدول الإسلامية!!

وتقول التقارير : إن أعلى نسبة من الأمية تبلغ ٦٢٪ من السكان هي في الدول العربية!! بينما تبلغ النسبة في إفريقية ٦٠٪ وفي أمريكة اللاتينية ٢٠٪ وفي آسية ٣٧٪[1] .

أوليس انخفاض نسبة التعليم إلى هذا الحد لدليل صارخ على أن المسلمين هم أفقر شعوب الكرة الأرضية على الإطلاق ؟!

نتيجة الفقر وسوء الحال كان عدد وفيات الأطفال لعام ١٩٧٧ في الشرق المسلم مليونين تقريباً (ربع مليون في كل من أفغانستان وإيران ومصر ، وثلثي المليون في باكستان) ، وأغلب وفيات هؤلاء تحدث قبل

---

(١) عن جريدة الشرق الأوسط اليومية، عدد ٢٩ سنة ١٩٨٣ .

سن الثالثة ، وأهم أسبابها سوء التغذية ، والإسهالات المعوية ، والأمراض السارية كالملاريا ـ البرداء ـ والحصبة . . وغيرها .

وأن انتشار الأمراض في البلاد الإسلامية ـ خاصة الخطيرة منها ـ لهو دليل واضح على مدى تخلف وفقر المسلمين ، من ذلك ما أوردته الكتب والتقارير ، حيث أصدرت منظمة الصحة العالمية ١٩٨٠ كتاباً اسمه صحة الشرق الأوسط جاء فيه :

في الشرق الأوسط المسلم : يشكل الأولاد ـ دون سن الخامسة ـ خُمس السكان ، أما نسبة الأولاد دون سن الخامسة عشرة فهي ٤٥ـ٥٠٪ من المجموع ـ أي حوالي (١٢٥) مليون. . . ونصف أطفال وأولاد الإقليم مصابون بسوء التغذية ، أي حوالي (٦٢) مليوناً منهم!! وتتراوح نسبة وفيات الرضع في الإقليم ما بين ٥ـ٢٠٪ بينما النسبة في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً هي ٠,٨ بالمائة.

ومن مجموع أحد عشر مليوناً من المواليد في الإقليم كل عام يموت مليونان!!

مليون ونصف يموتون في سن الرضاعة ـ أقل من عام ـ ونصف مليون آخرين يموتون قبل سن الثالثة!!

وتفصيل ذلك كما يلي : (الأمراض القاتلة هي) :

ـ مضاعفات سوء التغذية مع
الإنتانات المعدية المعوية تقتل : ٨٠٠ ٠٠٠

ـ إلتهابات جهاز التنفس تقتل ٤٠٠ ٠٠٠

ـ حُمّيات الطفولة : كالخناق ، والسعال الديكي
والكزاز والحصبة وشلل الأطفال والسل تقتل : ٢٥٠ ٠٠٠

ـ الملاريا تقتل : ٥٠ ٠٠٠

ـ أمراض وإصابات الأسبوع الأول من العمر تقتل : ٥٠٠ ٠٠٠

المجموع ٢,٠٠٠,٠٠٠ مليونان!!

وفي الكتاب نفسه ص ٢٦ نجد ما يلي :

وإذا نظرنا إلى جميع المواطنين في هذا الإقليم المريض فنجد ما يلي :

مليون حالة من السل ، و(٢١٧) مليوناً من السكان معرضون للإصابة بمرض الملاريا ، وسبعة ملايين ونصف مليون من حالات فَقْدِ البصر (العمى) بالإضافة إلى عدّة ملايين من المصابين بضعف البصر!!

إذاً المسلمون فقراء إلى حدٍ عجيب ، أغنياء إلى حدٍّ عجيب ، فكيف يكون ذلك ؟! أليس هذا تناقضاً لا مثيل له ؟!

في مجال توفير المياه الصالحة للإستعمال ـ وهذه من مستلزمات نظافة الجسم ، ونظافة الأفنية ، والبيئة بصورة عامة ، فلقد كانت نسبة أهل الحضر الذين يتمتعون بما يصلهم بالأنابيب ٥٢٪ عام ١٩٧٥م .

ولقد تناقصت النسبة عما كانت عليه عام ١٩٧٠ م ، وكذلك الأمر بالنسبة إلى أهل الريف ، فلقد تناقصت النسبة من ١٩٪ عام ١٩٧٠ م إلى ١٦٪ عام ١٩٧٥ م .

وهذه هي المنطقة الوحيدة في العالم حيث تناقص فيها النسبة مع مرور الزمن بدلاً من أن تزيد!! هذا كله في الشرق الأوسط .

أما في الشرق الأقصى وإفريقية فالأرقام محزنة بالنسبة لمن يحصلون على مياه نقية للشرب في الريف :

حوالي عام ١٩٨٠ م كان هناك ٦٪ فقط من سكان الريف في إندونيسية

يحصلون على مياه نقية للشرب ، وفي اليمن ٤٪ فقط من السكان يحصلون على مياه صالحة للشرب عام ١٩٧٥ م ، وفي أفغانستان ٦٪ فقط في العام نفسه.

وفي بلاد حزام الجفاف بإفريقية ، هناك انعدام الأمطار وغياب المياه السطحية وحتى الجوفية يعرض الناس والبهائم للموت... عطشاً!!

تقول تقارير منظمة الصحة العالمية :

يموت كل عام (٣) ملايين شخص بمرض السل ، أكثرهم من الدول النامية حيث نسبة التعرض للمرض أعلى بـ ٢٠ إلى ٥٠ مرة من نسبتها في الدول المتقدمة... وأكثر البلاد تعرضاً لهذا المرض هي : اليمن ، جيبوتي ، الصومال ، والسودان... وهي بلاد عربية إسلامية!! وكذلك إندونيسية حيث تقول التقارير الواردة من هناك أن كل مائة ألف من المواطنين يتعرض منهم (١٥٠) لهذه الحالة!!

أي عدد الإصابات الموجودة في إندونيسية تساوي (٢٠٠) ألف في العام الواحد...

تقول التقارير الواردة عن منظمات الصحة العالمية ، أن مرض الجذام موزّع كما يلي :

في إفريقية الاستوائية	٣,٥٠٠,٠٠٠	مليون حالة
وفي جنوب شرق آسية	٤,٥١٠,٠٠٠	مليون حالة
وفي الشرق الأوسط	١٦٠,٠٠٠	حالة
وفي إقليم غربي المحيط الهادي	٢,٠٠٠,٠٠٠	مليونان من الحالات

وفي بلد مسلم واحد صغير وهو موريتانيا ، يوجد (٢٥٠٠) حالة من الجذام!!

أما عن مرض البلهارسيا :

فتقول التقديرات : إنَّ عدد الحالات في العالم (٢٠٠) مليون إصابة تقريباً ، وأكثر البلاد انتشاراً هي : آسية وإفريقية!!

أما عن مرض الملاريا :

فأكثر البلاد التي ينتشر فيها هذا المرض هي البلاد الإسلامية ، فعلى سبيل المثال : في إندونيسية ١٠٪ من السكان مصابون بالملاريا!!

لكن كل ذلك يحدث والمسلمون يسمعون كلام رسول الله ﷺ :

«تداووا عباد الله فإن الله لم يخلق داء إلا خلق له دواء إلا الهرم»[١] .

ولماذا إذاً لا يطبقّون النصيحة النبوية في ذلك ؟

هل لأنهم لا يملكون الأموال اللازمة لشراء الأدوية وبناء المستشفيات وتجهيز غرف العمليات والمخابر . . . ! ؟

وهذا الذي ذكرناه من أرقام وإحصائيات عمّا يعانيه المسلمون من فقر ومرض ونقص غذاء وتخلف وجوع وازدياد أمية ، ما هو إلا نقطة من بحر ـ ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ـ[٢] .

* * *

---

(١) رواه الترمذي، وأحمد، وأبو داود.

(٢) استفدنا كثيراً في هذا البحث من كتاب الحرمان والتخلف للدكتور نبيل صبحي الطويل، والمجلات والدوريات والجرائد المختلفة.

الفصل الرابع

المطلوب: تكامل وتوازن بين المسلمين...

بعد أن تَرْجَمَت لنا الأرقام والإحصائيات واقع المسلمين المأساوي ، وعلمنا أنهم فقراء جداً ، وأغنياء جداً ، أي أن هناك تناقضاً في واقعهم ، فهم يملكون الكثير ، وقد اختصّهم الله بنعمٍ لا تعدّ ولا تُحصى... ومع ذلك فغالبيتهم يعانون نقصاً في التغذية ، وازدياداً في الأميّة ، وتخلفاً لا مثيل له ، وفقراً ومرضاً وجهلاً ، فما هو الحل إذن ؟ وما هو المطلوب اليوم! ؟

١ـ وضع المال في محله :

ومن الذي يدلّنا على محل المال ؟ إنه القرآن الكريم وسنة النبي العدنان ﷺ وما شرحه العلماء المخلصون وما قام به الفقهاء من جهود جبّارة.. كأن ينفق المال إنفاقاً مشروعاً : للصدقة ، للزكاة ، للتبرعات ، للهبات ، للنفقة على النفس والأولاد والزوجة والأقارب والجيران ، للنفقة في سبيل الله من جهاد وإعمار مساجد وأعمال خيرية كالمستشفيات وغيرها.

لا الإنفاق غير المشروع الذي نهى عنه الشارع ، لا الإنفاق على البذخ والترف والإسراف والتبذير والخمر والميسر والربا والغرق بالصّرف على الأكل والشرب واللبس ، والبذخ في تأسيس البيوت و...!!

كل ذلك مع مراعاة مصلحة الفرد ومراعة مصلحة الجماعة ضمن إطار المصلحة العامة ، لذلك نجد في القرآن الكريم آياتٍ وآيات في هذا المجال منها :

﴿ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا ﴾ [النساء : ٥] .

﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ [الأعراف : ٣١] .

وقد تحدثنا عن ذلك في الباب التاسع ، والباب الثامن في الفصل الثالث . . .

٢ـ التوازن الاقتصادي ، والتكامل الاقتصادي ، والتكافل الاقتصادي الاجتماعي!!:

هذه الأمور الثلاث في الواقع بحاجة إلى كتاب كامل ، لما لها من تفرعات وتشعبات ، ولما لها من الأهمية بمكان ، لكن يكفي التذكير ببعض النقاط :

●● التكافل :

ويعني : أن يتضامن أبناء المجتمع ويتساندوا فيما بينهم سواء أكانوا أفراداً أو جماعات ، حكاماً أو محكومين على اتخاذ مواقف إيجابية كرعاية اليتيم ، أو سلبية كتحريم الاحتكار . . بدافع من شعور وجداني عميق ينبع من أصل العقيدة الإسلامية ، ليعيش الفرد في كفالة الجماعة ، وتعيش الجماعة بمؤازرة الفرد ، حيث يتعاون الجميع ويتضامنون لإيجاد المجتمع الأفضل ، ودفع الضرر عن أفراده.

ومصداق ذلك قوله تعالى :

﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ [المائدة : ٢] .

وقول المصطفى ﷺ : «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً»[1] .

وقوله أيضاً : «مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قومٍ استهموا على سفينة ، فأصاب بعضهم أعلاها ، وبعضهم اسفلها ، وكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مرّوا على من فوقهم ، فقالوا : لو أنّا خرقنا في نصيبنا خرقاً ولم نؤذ من فوقنا ، فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً ، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً»[2] .

وقوله : «والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»[3] .

وقوله : «ترى المؤمنون في تراحمهم وتوادهم كمثل الجسد إذا اشتكى عضو منه تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى»[4] .

وذاك الفاروق عمر ـ رضي الله عنه ـ وهو خليفة للمسلمين ، يقف ذات يوم وكان ذلك في عام الرمادة ـ المجاعة ـ ليقول للناس :

والله الذي لا إله إلا هو ، ما أحد إلا وله في هذا المال حق أعطيه أو أمنعه ، وما أحد أحق به من أحد ، وما أنا فيه إلا كأحدكم ، ولكنا على منازلنا من كتاب الله عز وجل ، وقسمنا من رسول الله ﷺ ، فالرجل وبلاؤه في الإسلام ، والله لئن بقيت ليأتينّ الراعي بجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو يرعى مكانه!![5] .

---

(١) رواه البخاري ومسلم.
(٢) رواه البخاري.
(٣) رواه البخاري في الصحيح.
(٤) رواه البخاري في الأدب.
(٥) للتوسع في ذلك يراجع كتابنا المسيرة التاريخية لتطبيق الزكاة، خاصة العهد الراشدي، فصل خلافة عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ.

أما ما يشمله التكافل في الإسلام فهو : تربية عقيدة الفرد وضميره ، وتكوين شخصيته وسلوكه الإجتماعي ، ويشمل ارتباط الأسرة وتنظيمها وتكافلها ، ويشمل تنظيم العلاقات الإجتماعية كربط الفرد بالدولة ، وربط الدولة بالجماعة ، وربط الأسرة بذوي القرابات ، وربط الناس بعضهم ببعض ، ويشمل تنظيم المعاملات المالية ، والعلاقات الإقتصادية والضوابط الخلقية.

وقد حققَّ الإسلام في فترة قصيرة تكافلاً لا مثيل له ، حيث استطاع القضاء على الفوارق فهذا عبد وذاك سيد.. هؤلاء لا يملكون شيئاً ـ حتى أنفسهم ـ وأولئك الأسياد لهم كل شيء ، لكن لما انتقل رسول الله ﷺ إلى المدينة المنورة :

آخى بين جعفر بن عبد المطلب ـ عمه ـ وبين مولاه زيد بن ثابت!!

آخى بين أبي بكر الصديق ـ صديقه والسيد الغني ـ وبين خارجة بن زيد!!

آخى بين أبي رويحة الخثعمي وبين بلال بن رباح!!

وإنه لا يذكر في التاريخ الإسلامي أنس بن مالك إلا ويذكر معه مولاه ابن سيرين!!

ولا يُذكر عبد الله بن عمر إلا ويذكر معه مولاه نافع!!

ولا يذكر عبد الله بن عباس إلا ويذكر معه مولاه عكرمة!!

هذا هو الإسلام ، فماذا حدث للمسلمين حتى حلّ ما حلّ بهم : من شقاء وتخلف ؟

الجواب في قول الله تعالى :

﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام : ١٥٣] .

وهذا الصراط ثابت لا يتغير ، فقد جرّبه الأجداد فنجحوا أيّما نجاح ، فلماذا لا يعود الأحفاد إلى ما جرّبه الأجداد ؟!

إنه الصراط الذي حقق للأمة المجد والحضارة والإزدهار ، وهو قادر اليوم على أن يصنع المسلمين كما صنع أجدادهم المسلمين .

نعم ، كان عمر بطاشاً جباراً عنيداً قاسياً يرعى الإبل ، لكن لما دخل الإسلام وسار تحت مظلة العدنان ﷺ أصبح عمر رحيماً رؤوفاً بكّاءً عادلاً .

نعم ، كان خالد بن الوليد سيفاً مسلّطاً على الحق ، فلما أن داخلت الهداية شغاف قلبه تحوّل إلى سيف مسلول على أعداء الله . . .

نعم يا عمر : كنا أذل قوم فأعزنا الله بالإسلام ، ومهما ابتغينا العزة من غيره أذلنا الله . . .

وحين يعود المسلمون إلى إسلامهم ، ويصغون إلى تعاليم قرآنهم ونبيهم ، لن تجد فيهم فقيراً يموت من جوع ، وغني يعاني من أمراض السمنة وازدياد الوزن وضغط الدم ، إن الزكاة وحدها تقضي على الفقر . . وتقارب بين الأغنياء والفقراء وقد حدث ذلك ـ كما في عهد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز ـ واليوم كذلك ، لو عاد المسلمون وأدّوا ما عليهم من زكاة وصدقة و. . . لن نجد فيهم فقيراً واحداً يمد يده إلى الناس .

وهكذا قال (غوستاف لوبون) في كتابه حضارة العرب :

ما عجز عنه الإغريق والفرس والرومان في الشرق قدر عليه العرب ـ المسلمون ـ بسرعة ومن غير إكراه ، ولا نرى في التاريخ أمة ذات تأثير بارز كالعرب فجميع الأمم التي كانت ذات صلة بالعرب اعتنقت حضارتهم ولو حيناً من الزمن. . . ونثبت الآن أن تأثير العرب في أوربة عظيم كتأثيرهم في الشرق وأن أوربة مدينة للعرب بحضارتهم . . !!

ويقول (ماسينيون) وهو يتحدث عن التكافل والمساواة في الإسلام :

إن لدين الإسلام من الكفاية ما يجعله يتشدد في تحقيق فكرة المساواة ، وذلك بفرض الزكاة التي يدفعها كل فرد لبيت المال ، وهو يناهض الديون الربوية والضرائب غير المباشرة التي تفرض على الحاجات الأولية الضرورية .

ويقف في الوقت نفسه إلى جانب الملكية الفردية ورأس المال التجاري ، وبذلك يحلّ الإسلام مرة أخرى مكاناً وسطاً بين نظريات الرأسمالية البرجوازية ونظريات البلشفية الشيوعية!!

والحديث عن التكافل طويل ومتشعّب ، لذلك أفرد له العلماء كتباً خاصة[1] .

●● **التوازن :**

يهدف الإسلام إلى العدل والتوازن والوسطية في كل شؤون الحياة ، انطلاقاً من قول الله تعالى :

﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ [البقرة : ١٤٣] .

وفي ذلك قال المفسرون :

أي جعلناكم أمة وسطاً عدولاً بلا إفراط ولا تفريط في أي شأن من شؤون الدين والدنيا ، فالأمة الإسلامية وسط في عقائدها العامة تحافظ على المادة والروح ، وتعطي لكل منهما حقه في حدود الاعتدال ، وهي وسط في معاملتها للفرد والجماعة ، فلا تجعل الفرد يطغى على الجماعة بتعنته وطغيانه ، ولا تلغي شخصية الفرد في الجماعة وصدق الله العظيم : ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ [آل عمران : ١١٠] .

---

(١) استفدنا في هذا البحث من التكافل الإجتماعي في الإسلام لعبد الله علوان.

﴿ لِتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ : لتشهدوا على الماديين الذين فرطوا في جنب الله وحرموا أنفسهم من القيم الروحية ، وقالوا إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر ، ولتشهدوا على من غلا في الدين وتخلا عن جميع اللذات الجثمانية وهضم حقوق نفسه ، فخرج بها عن جادة الاعتدال ، فأنتم أيها المسلمون تشهدون على هؤلاء وهؤلاء ، وتكونون سباقين للأمم جميعاً باعتدالكم وتوسطكم في جميع شؤونكم ، وذلك هو منتهى الكمال الإنساني الذي يعطي كل ذي حق حقه فيؤدي حقوق ربه وحقوق نفسه وحقوق الناس جميعاً[1] .

لذلك هدف الإسلام إلى تحقيق الرفاهية المتوازنة للمجتمع في مجاليها الرئيسين المادي والروحي : فشجع على الإنتاج والعمل وعلى توفير الأمن والاستقرار والطمأنينة ليقوم كل فرد ببناء ما يُطلب منه في الصرح الكبير وهو المجتمع .

وإن التوازن هو العدالة الاجتماعية التي تؤدي إلى سعادة المجتمع وسعادة الفرد . . توازن يؤدي إلى المساواة أو التقارب بين الأفراد كي لا يبقى في المجتمع متخمين وفقراء . . ويعني أن يأخذ الإنسان بحسب عمله لا بانتمائه إلى زيد أو عمر!!

ويعني أن تتدخل الدولة وقت الحاجة ـ حروب وكوارث وأزمات ـ لتجعل الأسعار مستقرة لا يستطيع التلاعب فيها المتلاعبون والانتهازيون ، وهذا ما ذهب إليه ابن تيمية ـ رحمه الله ـ بقوله :

فإذا كان الناس يبيعون سلعهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم ، وقد ارتفع السعر إما لقلة الشيء ، أو لكثرة الخلق فهذا إلى الله ،

---

(١) الموسوعة الاقتصادية الإسلامية للدكتور الجمال: ٥٥٢ـ٥٥٣ .

فإلزام الخلق أن يبيعوا بقيمة بعينها إكراه بغير حق ، أما إذا امتنع أرباب السلع من بيعها مع ضرورة الناس إليها إلا بزيادة على القيمة المعروفة ، فهنا يجب عليهم بيعها بقيمة المثل ، ولا معنى للتسعير إلا إلزامهم بقيمة المثل ، فيجب أن يلتزموا بما ألزمهم الله به[1] .

كذلك يعني التوازن : وضع التخطيطات الهيكلية والوظيفية لبناء الصناعات الثقيلة والانتاجية والاستهلاكية ، والإهتمام بالأمن السكاني والغذائي : أي عن طريق التوسع في رقعة الأرض بغية مضاعفة الإنتاج الزراعي ، ومن ثم استخدام آخر ما توصل إليه العلم والتكنولوجيا والبحوث العلمية والفنية . . . أما ما نراه من واقع المسلمين اليوم فهذا له سبب واحد هو تخلّيهم عن الإسلام ، ولهثهم وراء القوانين والنظريات الوضعية ، وهذا جزء صغير من حالهم ، يبيّن إلى أي مدى يُلعب بهم وهم سكارى غافلون :

● تقول التقارير الاقتصادية ما يلي :

زاد انفاق الولايات المتحدة على استيراد النفط في عام ١٩٧٤ بالمقارنة بنسبة ١٩٧٣ بمقدار (١٧,٨) ألف مليون دولار ، نتيجة ارتفاع أسعار النفط .

لكن الولايات المتحدة عادت فاستردّت منها في العام نفسه (١١) ألف مليون دولار في صورة ودائع وقروض واستثمارات من الدول الأعضاء في منظمة الأقطار المصدرة للنفط ، على أن مبلغ (١١) ألف مليون هذا ، لا يشمل ما أنفقته دول النفط على استيراد سلع أمريكية ، ففي عام ١٩٧٤ صدرت الولايات المتحدة إلى الدول العربية التسع (السعودية ، الإمارات ، الكويت ، البحرين ، قطر ، العراق ، عمان ، ليبيا ، الجزائر) المصدرة

---

(١) الحسبة في الإسلام لابن تيمية : (دراسة وتحليل وتحقيق) المؤلف : ٢٧ـ٢٩ .

للنفط ما قيمته (٢,١١) ألف مليون دولار ، وفي عام ١٩٧٦ ارتفعت قيمة هذه الصادرات إلى (٥,٢) ألف مليون دولار ، أي بزيادة قدرها ١٤٨٪ خلال سنتين!!

وقد احتلت المملكة العربية السعودية مكان الصدارة من بين دول النفط العربية ، كمستقبل للصادرات الأمريكية ، فقد استوردت وحدها عام ١٩٧٤ سلعاً أمريكية قيمتها (٨٢٨) مليون دولار ، زادت في عام ١٩٧٦ إلى (٢٧٣٤) مليون دولار أي بزيادة قدرها ٢٣٠٪ خلال هذه العامين!![1] .

فأي توازن أو تكامل أو تكافل هذا! ؟

● ثم تترجم الإحصائيات والأرقام الوضع الراهن بلغة حزينة كئيبة ، من ذلك : أنفقت السعودية على السلاح خلال عامي (٧٥ـ٧٦) ما يزيد عن نصف إجمالي الإنفاق الحكومي... وبلغ عام ٧٦ بالتحديد (٧,٥) ألف مليون دولار ، ثم أصبح عام ٧٧ (٩,٣) ألف مليون دولار..!!

وقدرت تكاليف إنشاء مدينة الملك خالد العسكرية (١٢) ألف مليون دولار!! علماً أن أفراد الجيش فيها لا يزيد على (١٠٣) ألف شخص ، وهي تتمتع بعلاقاتٍ طيبة مع جيرانها..!!

ولكي تتضح الصورة ـ من عدم التوازن ـ أكثر ، يقول المحللون الاقتصاديون :

قدّر ما تدفق من السعودية إلى الولايات المتحدة خلال الأربع سنوات (٧٤ـ١٩٧٧) في مختلف الصور (استيراد سلع وودائع وقروض واستثمارات) بنحو (٤٠) ألف مليون دولار .

بينما يبلغ مجموع ما دفعته جميع الدول العربية المصدرة للنفط

---

(١) عن كتاب المشرق العربي والغرب للدكتور جلال أمين: ٩٣.

خلال الفترة نفسها لجميع الدول النامية بنحو (١٩) ألف مليون دولار!![1].

فهل هذا توازن ، أم هذا تخبّط لا يعترف به الإسلام ؟!

●● التكامل :

كان المسلمون إلى نهاية العهد العباسي دولة واحدة ، تحت راية واحدة ، وفي أعناقهم بيعة واحدة لإمام الأمة ، لكن لما أتى الاستعمار فرق البلاد الإسلامية إلى دول ومشيخات وسلطنات و. . .

لذلك فعلى كل دولة مسلمة اليوم أن تفكر في التكامل مع بقية الدول الإسلامية ، فإذا أرادت دولة إسلامية ما أن تقوم بصناعة الحديد ـ مثلاً ـ فعليها أن تلاحظ أن ذلك لن يضرّ بقية الدول الإسلامية ، إنما يجب أن تكمل غيرها من الدول الإسلامية.

وهكذا الدولة الزراعية مع الصناعية مع السياحية. . كلها تكون دولة واحدة كما كانت الدولة الإسلامية الواحدة التي تضم هذه الدويلات ، وهذا يؤدي إلى الإزدهار والرفاهية للفرد وللمجتمع المسلم.

والتكامل الذي يهدف الإسلام إليه هو السبيل الصحيح للاستقلال الاقتصادي ولإعادة الهيبة للأمة ، وهو جزء من عقيدة الإسلام.

أما واقع المسلمين اليوم ، فلندع الأمر للغة الأرقام والاحصائيات :

ـ تقول التقارير :

إن العالم العربي استورد ما بين عام (٧٩ـ١٩٨٣) من اللحوم الحمراء الطازجة والمثلجة ما قيمته (١,٥٣٨,٨) مليون دولار ، ومن الأغنام

---

(١) المرجع السابق نفسه: ١٠٥.

والماعز استورد ما قيمته (٨٨١) مليون دولار ، ومن اللبن (٩٤٢) مليون دولار ومن الزبدة والجبنة (٦٩٥,٢) مليون دولار!!

بينما مساحة المراعي في الدول العربية تساوي (٣٠٤,٥٤٩) مليون هكتار!![1] .

فلو كان عندنا نظرية التكامل التي يطالب بها الإسلام لما حدث أن استوردنا اللحم والماعز والجبن من هناك وتركنا أراضينا ـ غالبيتها ـ بدون زراعة ولا تربية مواشي فيها . . .

وهذا ما جعل أحد الخبراء يقول : أكبر مساحة من الأرض البور هي في مصر ، إذ تبلغ ٩٧٪ من الأرض المصرية ، و٣٪ فقط منها مستغلة في الزراعة ، علماً أن أكثر الدول العربية اكتظاظاً بالسكان هي مصر!!

ـ لو أن الدول الإسلامية أخذت بمبدأ التكامل لما وجدنا بلداً كالإمارات يصل دخل الفرد الواحد منها سنوياً إلى (٢١٩٢٠) دولار ١٩٨٤ ، بينما ينخفض نصيب الفرد الواحد في الصومال مثلاً إلى (٢٦٠) دولار فقط!!

ـ يقول د . نبيل الطويل : إن الدول المتقدمة تصرف (١٠٠) مليار دولار سنوياً على الخمور ، كذلك تصرف حكومات العالم مجتمعة (٣٠٠) مليار دولار سنوياً على التسلّح ، ويكفي استعمال ٣٪ فقط من مصروفات الخمور أو تخفيض ١٪ فقط من مصروفات التسلح لكي تتوفر المياه النظيفة للعالم كله!!

هل هذه أمم متكاملة متوازنة متكافلة ؟! بحيث ترف هناك ومياه غير صالحة للشرب هنا .

ويضيف : في ديار المسلمين مئات ألوف أصحاب الملايين ، وربما

---

(١) المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد (١٩٨٥) ص ٢٥٤ .

وصل عددهم إلى (المليون) إلا أن المسلمين في العالم هم ألف مليون عدداً!!

أي واحد بالألف يجعلون المال (دولة بينهم) وتسعمائة وتسعة وتسعون بالألف يشكون إلى الله العدل والتكافل المفقودين.

وينقل عن مالك بن بني قوله :

التخلف الذي يعاني منه الشرق لا يتحمل الإسلام وزره ، فهذا التخلف يعدّ عقوبة مستحقة من الإسلام على المسلمين لتخلّيهم عنه لا لتمسكهم به كما يزعمون .

وصدق الله العظيم حين يقول :

﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾ [طه : ١٢٤] .

وبقوله جل جلاله : ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَـٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَـٰهُم مَّآءً غَدَقًا ﴾ [الجن : ١٦] .

ويضيف د . الطويل :

أن مصاريف إقامة وعلاج المرضى العرب في عاصمة أوروبية كان في السبعينات (٨٠٠) مليون دولار في العام ، وتتوقع السلطات هناك أن يتضاعف هذا الرقم في أوائل الثمانينات .

فإذا صرف عدد قليل من المرضى العرب الأغنياء ـ لا يتعدّون المئات ـ هذا الرقم ، ربما لإنقاص الوزن! ومداواة السمنة! والإفراط في حياتهم الخاصة أكلاً وشرباً وتناسلاً ورفاهية وتخمة ، إذا صرفوا ذلك المبلغ الهائل.. أفلا يستطيعون أو تستطيع حكوماتهم صرف عدّة ملايين من الدولارات لمداواة عشرات الملايين من المسلمين المصابين بأمراض العمى الثلاثة ، لنقي أولاً إخوتنا في الله العمى وضعف البصر ؟!

وإذا صرف الشرق الأوسط ـ باستثناء إسرائيل ـ أكثر من خمسين ألف مليار دولار على التسلح ، أما كان باستطاعته صرف (٥ـ٦) ملايين دولار فقط لوقاية ستين مليون طفل مسلم من العمى ؟

اللهم إن هذا ظلم يحيف بملايين الفقراء من عبادك ، فمتى يتذكر ذوو السعة الحديث القدسي : قال النبي الأكرم ﷺ :

«يقول الله تعالى : وعزتي وجلالي لأنتقمنّ من الظالم في عاجله وآجله ، ولأنتقمن ممن رأى مظلوماً يقدر أن ينصره فلا يفعل» .

وينقل عن جريدة السياسة الكويتيّة عدد (١٠) ١٩٨٣ :

ارتفعت قيمة الاستثمارات العربية خارج المنطقة من (١٣) مليار دولار عام ١٩٧٤ إلى (١٠٤) مليار دولار في عام ١٩٨٠ ، ويتوقع الخبراء الاقتصاديون أن هذه الاستثمارات ستبلغ (٩٠٠) مليار دولار عام ١٩٨٥م. .

فإذا تذكرنا أن أعلى نسبة لحوادث النسل في المنطقة هي في أفقر دول الجامعة العربية يتبادر للذهن. . بالتداعي ـ بيت الشعر القائل ـ مع بعض التحريف اللازم :

أحـرامٌ علـى (مسـاكينـه) المـال حلال (للغير) من كل جنس ؟؟!!

وهناك بعض أغنياء المسلمين الذين يصرفون المال أحياناً كثيرة في أمور لا ترضي الله. أولا يمحق الله هذا المال ليكون لنا عبرة ودرساً ؟

تقدر المبالغ الإجمالية المكشوفة : أي المبالغ المدفوعة لقاء الأسهم بشيكات مؤجلة الدفع بغير رصيد بـ(٩٤) مليار دولار[١] ، وهو نصف

---

(١) وهذا الأمر حدث فيما سُمي (سوق المناخ الكويتي) ١٩٨٠ حيث بيعت أسهم خيالية لا حقيقة لها، حتى أن بعض الشركات باعت أسهماً بـ(٥٠٠) مليون دولار، ورأسمالها لا يتجاوز (٥٠) مليون دولار!!
تجاوزت خسارة سوق المناخ إنتاج الكويت من النفط ولمدة (٥) سنوات!! فلو =

الإحتياطي المتراكم لدى الكويت بالعملات الأجنبية.. بل لو صرف زكاة هذا الرقم على مرضى المسلمين وهي حوالي (٢٣٥) مليون دولار لما بقي منهم مسلول ، ولانخفضتْ نسبة الأمراض السارية وسوء التغذية !![1] .

هذه الصور والمشاهد التي رأيناها لا سبب لها إلا شيء واحد هو الابتعاد عن الصراط المستقيم : الإسلام يقول لنا اعملوا واجمعوا ، لكن ليكن ذلك في جيوبكم لا في قلوبكم ، لا تتحول من عبادة المنعم الحقيقي إلى عبودية المال!!

لأنكم لو تحولتم هذا التحوّل سلط الله عليكم أموالكم لتكون نقمة عليكم ، تقتلون بها وتذبحون بعضكم بعضاً بواسطتها ، وتفعلون ما لا يفعله أحد من أعدائكم بكم ، وما حرب الخليج.. واحتلال الكويت... عنّا ببعيد ، فهل نعتبر ونعود إلى صراط الله ؟!

* * *

= وزعت هذه الأموال على الفقراء المسلمين، أليس أحسن بكثير من هذه الورطات الإقتصادية، وهذه اللعبة المكشوفة التي كان الخاسر فيها المسلمون فقط ؟!.

(١) بتصرف من الحرمان والتخلف في ديار المسلمين للدكتور الطويل.